



التكييف الفقهي والتوافق الشرعي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا: دراسة تحليلية
**An Analytical Study of the Islamic Legal Characterization and Shariah
Compliance of Digital Commercial Platforms in Malaysia**

Aziyah Binti Mohamad Shauki¹ Saheed Abdullah Busari²
Hossam El-Din Ibrahim³ Muaadh Mustafa Ali Mukred⁴

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التكييف الفقهي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا وتحليل مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال دراسة عدد من أبرز المنصات المستخدمة في السوق الماليزية، وهي: Shopee و Lazada و Tik Tok Shop و PG Mall و Youbeli. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الوثائق الرسمية للمنصات، وشروط الاستخدام، والدراسات السابقة، والقرارات الفقهية المعاصرة ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأصل في المنصات التجارية الرقمية الإباحة؛ لأنها تمثل وسائل تقنية حديثة لتيسير عمليات البيع والشراء، وأن التكييف الفقهي الغالب لها يتمثل في عقود السمسرة أو الوكالة أو الإجارة على الخدمات الإلكترونية بحسب طبيعة النشاط الذي تؤديه المنصة. كما أظهرت النتائج أن معظم المنصات محل الدراسة لا تخضع لرقابة شرعية مؤسسية شاملة، باستثناء بعض المنتجات المالية المحددة، مثل خدمة SPayLater التابعة لمنصة Shopee التي حصلت على اعتماد شرعي من جهة استشارية متخصصة. وفي المقابل، تبين وجود إشكالات شرعية في بعض الخدمات التمويلية المرتبطة بمنصات أخرى، ولا سيما خدمة LazPayLater التي تعتمد على الفائدة بصورة صريحة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحوكمة الشرعية للمنصات التجارية الرقمية، ووضع معايير شرعية موحدة لتقويم الخدمات المالية والتجارية المرتبطة بها.

¹ PhD Candidate, Fiqh and Usul Department, IIUM (Malaysia) ziezie_libra@yahoo.com.my

² Associate Professor, Fiqh and Usul Department, IIUM (Malaysia) saheed@iium.edu.my

³ Associate Professor, Fiqh and Usul Department, IIUM (Malaysia) hossam@iium.edu.my

⁴ PhD Candidate, Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF), IIUM (Malaysia) m.muaadh@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: التكييف الفقهي، التوافق الشرعي، التجارة الإلكترونية، المنصات الرقمية، ماليزيا، السمسرة الإلكترونية.

Abstract

This study examines the Islamic legal characterization (takyīf fiqhī) and Shariah compliance of selected digital commercial platforms in Malaysia, namely Shopee, Lazada, TikTok Shop, ZALORA, PG Mall, and Youbeli. Using a descriptive-analytical approach, the study analyzes official platform documents, terms and conditions, and relevant fiqh literature. The findings indicate that digital commercial platforms are generally permissible under Islamic law, as they primarily function as intermediaries facilitating online transactions. Their legal characterization is mainly associated with brokerage (simsārah), agency (wakālah), and service contracts (ijārah). The study further finds that most platforms do not operate under comprehensive Shariah governance frameworks, although certain financial products, such as SPayLater, have obtained Shariah certification. In contrast, some services, particularly LazPayLater, raise Shariah concerns due to the application of interest-based charges. The study concludes that the Shariah ruling on these platforms depends largely on the nature of the transactions and financial mechanisms conducted through them rather than on the platforms themselves.

Keywords: Islamic Legal Characterization, Shariah Compliance, Digital Commercial Platforms, E-Commerce, Malaysia.

مقدمة:

شهدت التجارة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة نموًا متسارعًا على المستوى العالمي، وأصبحت المنصات التجارية الرقمية تمثل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي المعاصر. وقد أسهم التطور التقني في توسيع نطاق هذه المنصات، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات التعاقدية والمعاملات المالية التي تحتاج إلى دراسة فقهية متخصصة لبيان أحكامها الشرعية.

وتعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، حيث انتشرت فيها العديد من المنصات التجارية الرقمية المحلية والعالمية، مثل Shopee و Lazada و TikTok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli. ومع تزايد الاعتماد على هذه المنصات في إتمام عمليات البيع والشراء، برزت الحاجة

إلى دراسة طبيعة العقود والعلاقات القانونية والمالية التي تنشأ من خلالها، وبيان مدى توافقتها مع الضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بأحد النوازل المعاصرة التي تمس حياة الأفراد والمؤسسات بصورة مباشرة، ومن الحاجة إلى تأصيل فقهي للمعاملات التجارية الرقمية في ظل التطورات التقنية المتسارعة، خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات التمويلية المرافقة للتجارة الإلكترونية، مثل خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL)، وما تثيره من إشكالات فقهية تتعلق بالربا والغرر والتمويل الاستهلاكي.

مشكلة البحث

أدى التطور المتسارع في التجارة الإلكترونية إلى ظهور منصات تجارية رقمية متعددة تؤدي أدواراً متشابكة تجمع بين الوساطة التجارية والخدمات التقنية ووسائل الدفع الإلكتروني والخدمات التمويلية الحديثة. وقد أسهم هذا التطور في نشوء صور جديدة من العلاقات التعاقدية التي لم تكن معروفة بصورتها الحالية في الفقه الإسلامي التقليدي، مما أثار تساؤلات فقهية حول طبيعة هذه العلاقات وأقرب العقود الفقهية التي يمكن إلحاقها بها.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في البيئة الماليزية نظراً للانتشار الواسع للمنصات التجارية الرقمية مثل Shopee و Lazada و Tik Tok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli، وما يرتبط بها من خدمات مالية حديثة، كالمحافظ الرقمية وخدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL)، والتي تختلف في هياكلها التشغيلية وآلياتها التمويلية ومستوى التزامها بالضوابط الشرعية.

وعلى الرغم من تزايد استخدام هذه المنصات بين المسلمين، فإن الدراسات الفقهية التي تناولت التكيف الفقهي والتوافق الشرعي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا ما زالت محدودة، كما أن كثيراً من الأحكام المتداولة تركز على بعض الخدمات أو المنتجات المالية بصورة منفردة، دون تقديم دراسة شاملة لطبيعة المنصة نفسها، والعلاقات التعاقدية الناشئة من خلالها، ومدى خضوعها لرقابة شرعية مؤسسية.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في وجود حاجة علمية إلى تحليل التكيف الفقهي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا، وبيان مدى توافق أنشطتها وخدماتها المختلفة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والكشف عن أثر غياب أو وجود الحوكمة الشرعية في تعزيز الامتثال الشرعي لهذه المنصات، وصولاً إلى تحديد الضوابط الفقهية التي ينبغي مراعاتها في التجارة الإلكترونية المعاصرة.

أسئلة البحث

يسعى هذا البحث للإجابة على الأسئلة الجوهرية التالية:

1. التكييف الفقهي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا؟
2. إلى أي مدى تتوافق المنصات التجارية الرقمية في ماليزيا مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ 3. ما أبرز الإشكالات الشرعية المرتبطة بالخدمات المالية التي تقدمها المنصات التجارية الرقمية في ماليزيا؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

1. دراسة التكييف الفقهي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا .
2. بيان مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .
3. إبراز أبرز الإشكالات الشرعية المرتبطة بخدماتها المالية.

أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه:

دراسة فيما يأتي:

1. إبراز التكييف الفقهي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا، وبيان العقود الفقهية التي تنطبق عليها، بما يسهم في تأصيل الأحكام الشرعية المتعلقة بها في ضوء قواعد الفقه الإسلامي .
2. بيان مدى توافق المنصات التجارية الرقمية مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال تقويم نماذج أعمالها وآلياتها التشغيلية والخدمات المالية التي تقدمها، وقياس مدى التزامها بالضوابط الشرعية .
3. الكشف عن أبرز الإشكالات الشرعية المرتبطة بالخدمات المالية المدججة في المنصات التجارية الرقمية، مثل خدمات اشتر الآن وادفع لاحقاً (Buy Now Pay Later) ، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات التقسيط والتمويل، وبيان أثرها في الحكم الفقهي .

4. سد الفجوة البحثية في مجال الدراسات الفقهية المعاصرة، وذلك من خلال دراسة المنصات التجارية الرقمية في ماليزيا من منظور التكيف الفقهي والتوافق الشرعي، وهو جانب لم يحظَ بدراسة كافية في البحوث العربية .
5. إثراء المكتبة الفقهية بدراسة علمية تجمع بين الفقه الإسلامي والتطبيقات الرقمية الحديثة، بما يساهم في تطوير الدراسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الرقمية.

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية:

تقتصر هذه الدراسة على التكيف الفقهي والتوافق الشرعي للمنصات التجارية الرقمية، مع التركيز على تحليل طبيعة العقود والخدمات المالية التي تقدمها، وبيان مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المنصات التجارية الرقمية العاملة في ماليزيا، وتشمل Shopee، و Lazada، و Tik Tok، و Shop، و ZALORA، و PG Mall، و Youbeli.

3. الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة من 2020م إلى 2025م، وهي الفترة التي شهدت توسعاً ملحوظاً في استخدام المنصات التجارية الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية في ماليزيا.

الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات المعاصرة موضوع التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والخدمات التمويلية المرتبطة بها من زوايا فقهية وقانونية متعددة، إلا أن الدراسات التي تناولت التكيف الفقهي والتوافق الشرعي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا بصورة شاملة ما تزال محدودة. ومن أبرز الدراسات ذات الصلة ما يأتي:

- أجرى رشيد (Md Rashid, 2024) دراسة بعنوان "Buy First, Pay Later (BNPL): The Malaysian Islamic Law Perspective"، هدفت إلى دراسة مدى توافق نماذج الشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL) مع أحكام الشريعة الإسلامية في السياق الماليزي. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال مراجعة الأدبيات الفقهية والفتاوى والأنظمة الماليزية ذات الصلة. وتوصلت إلى أن خدمات BNPL تثير إشكالات شرعية تتعلق بالربا والغرر، مما يستدعي إخضاعها لمزيد من التدقيق الشرعي عند تصميم عقودها وآلياتها التمويلية.
- وكتب سايمان (Saiman, 2024) دراسة بعنوان "Analisis Konsep Bay' Bithaman Ajil (BBA) Dalam Method Pembayaran Aplikasi Shopee Pay Later (SPL)"، هدفت إلى تحليل خدمة Shopee PayLater من منظور عقد بيع بثمن آجل (Bay' Bithaman Ajil) وتوصلت الدراسة إلى أن الإشكالات الشرعية السابقة المتعلقة برسوم المعالجة ورسوم التأخير دفعت Shopee Malaysia إلى إعادة هيكلة الخدمة والحصول على اعتماد شرعي من مؤسسة Amanie Advisors، الأمر الذي عزز مستوى التوافق الشرعي للخدمة مقارنة بصيغ التمويل التقليدية.
- وأجرى إدريس وآخرون (Edris et al. 2026)، دراسة بعنوان "Shari'ah Compliance of E-Commerce Transactions on the Shopee Online Shopping Platform from an Islamic Finance Perspective"، وهدفت إلى تحليل المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر منصة Shopee وخدمة SPayLater من منظور التمويل الإسلامي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن مشروعية المعاملات الإلكترونية عبر المنصة ترتبط بتوافر أركان العقد وشروطه الشرعية، مع ضرورة التحقق من توافق الخدمات المالية المرافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- أجرى معاذ عبد الله (2026) دراسة بعنوان "Analysing Shari'ah Compliance in Buy Now Pay Later Models: A Comparative Study of Shopee and Lazada"، وهدفت إلى مقارنة مدى التوافق الشرعي بين خدمتي SPayLater و LazPayLater وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الخدمتين من حيث الهيكل التعاقدي والرسوم المفروضة، حيث ركزت المقارنة على قضايا الربا والغرر والتكييف الفقهي للعقود المستخدمة في كل خدمة.
- أجرى حسن وآخرون (Hassan et al. 2025)، دراسة بعنوان "Reconstructing Buy Now-Pay-Later (BNPL) Through Maqasid al-Shariah: A Conceptual

"Paper"، هدفت إلى إعادة بناء نماذج BNPL في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وأكدت الدراسة أهمية تطوير نماذج تمويلية تراعي العدالة المالية وحماية المستهلك وتجنب الاستغلال المالي، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق المصلحة العامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن معظمها ركز على خدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL)، أو تناول منصة Shopee بصورة منفردة، أو ناقش الجوانب الشرعية للمعاملات الإلكترونية بصفة عامة. كما انصبت غالبية الدراسات على تحليل المنتجات المالية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية أكثر من اهتمامها بدراسة المنصة التجارية الرقمية ذاتها بوصفها إطاراً تعاقدياً متكاملًا.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول مجموعة من أبرز المنصات التجارية الرقمية العاملة في ماليزيا، وهي Shopee و Lazada و Tik Tok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli، من خلال دراسة التكييف الفقهي للعلاقات التعاقدية الناشئة عبرها، وتحليل مستوى التوافق الشرعي والرقابة الشرعية المرتبطة بخدماتها المختلفة. ومن ثم تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية أشمل للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على منتجات أو خدمات محددة.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا من مصادرها الرسمية، وتحليل طبيعة العلاقات التعاقدية والخدمات المالية المرتبطة بها في ضوء أحكام الفقه الإسلامي وقواعده العامة.

كما استفادت الدراسة من المنهج الاستنباطي في تكييف النوازل المعاصرة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، من خلال إلحاق المعاملات والعلاقات التعاقدية الناشئة عبر المنصات الرقمية بالعقود الفقهية المعتمدة، كالسمسرة والوكالة والإجارة، وبيان الأحكام الشرعية المترتبة عليها.

واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للوثائق الرسمية وشروط الاستخدام والسياسات المنشورة من قبل المنصات محل الدراسة، وهي Shopee و Lazada و Tik Tok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli، إضافة إلى الدراسات السابقة والبحوث العلمية وقرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية.

وتهدف هذه المنهجية إلى الوصول إلى التكييف الفقهي المناسب للمنصات التجارية الرقمية، وتقويم مدى توافق أنشطتها وخدماتها مع الضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة.

المناقشة

يُقصد بالتكييف الفقهي إلحاق النوازل المعاصرة بالأصول والعقود الفقهية المعتبرة لبيان حكمها الشرعي. وبالنظر إلى منصات التجارة الإلكترونية المعاصرة، يتبين أنها لا تمثل نمطاً واحداً من العقود، وإنما تجمع بين عدة علاقات تعاقدية، أبرزها السمسرة والوكالة والإجارة على الخدمات، بحسب طبيعة النشاط الذي تؤديه المنصة.

أولاً: التكييف الفقهي لمنصة شوبي (Shopee)

تُعد منصة شوبي من أكبر منصات التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا، حيث تعمل بوصفها سوقاً إلكترونياً يربط بين البائعين والمشتريين ويوفر البنية التقنية اللازمة لإبرام المعاملات التجارية عبر الإنترنت. ومن الناحية الفقهية، فإن الأصل في هذا النوع من المعاملات الإباحة؛ لأن الشريعة الإسلامية قررت أن الأصل في العقود والمعاملات المالية الجواز والصحة ما لم يرد دليل شرعي يقتضي المنع (ابن تيمية، 1995م) ولأنها تمثل وسيلة تقنية لتيسير التعاقد وإتمام عمليات البيع والشراء عبر الوسائط الإلكترونية. وعليه فإن التكييف الفقهي الغالب لها هو عقد السمسرة (الدلالة)، حيث تقوم المنصة بالتوسط بين طرفي العقد لقاء عوض مالي معلوم. كما يمكن اعتبار بعض خدماتها من قبيل الإجارة على المنافع الرقمية، نظير الخدمات التقنية والإعلانية التي تقدمها للبائعين. (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1986م).

وتتجلى مشروعية التعامل عبر منصة شوبي في صور البيع المباشر التي يتم فيها عرض السلعة وتحديد أوصافها وسعرها وإتمام الدفع إلكترونياً، حيث يمكن تكييف هذا النوع من المعاملات على أنه بيع موصوف في الذمة أو صورة من صور البيع الإلكتروني المعاصر الذي تتحقق فيه أركان العقد وشروطه من الإيجاب والقبول والثلث والمبيع، وهو ما أقره الفقهاء المعاصرون وقرارات المجامع الفقهية بشأن التعاقد عبر الوسائط الإلكترونية. (القره داغي، 2001م) كما أن استخدام وسائل الدفع الفوري لا يثير إشكالات شرعية جوهرية متى كانت السلع المتداولة مباحة ومعلومة للمشتري وخالية من الغرر والربا. (AAOIFI، 2023م)

ومع ذلك، فإن تقييم التوافق الشرعي للمنصة يتطلب النظر في الخدمات المالية المرتبطة بها، ولا سيما خدمة SPayLater التي تتيح للمستخدم شراء السلع وتأجيل السداد أو تقسيطه على فترات زمنية محددة. وقد أعلنت

Shopee Malaysia أن خدمة SPayLater حاصلة على شهادة توافق شرعي (Shariah Compliance Certification) صادرة عن شركة Amanie Advisors، وهي إحدى الشركات المتخصصة في الاستشارات الشرعية المعترف بها في ماليزيا، وأن هيكله الخدمة تقوم على مفهوم بيع الآجل (Bay' Mu'ajjal) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما أوضحت الشركة أن أي مبالغ تُفرض نتيجة التأخر في السداد تُدار وفق الإرشادات الشرعية المعتمدة من المستشار الشرعي للخدمة. (Shopee Malaysia, 2026)

استنادًا إلى الدراسة التي أُجريت حول عمليات Shopee PayLater في ماليزيا، تبين أن نظام SPayLater متوافق مع المعايير الشرعية. (All-Mu'izz Abas, 2023) فقد حرصت شركة شوبي ماليزيا على بيان جميع صور المعاملات المطبقة في عملياتها التجارية بصورة تفصيلية، كما أوضحت بجلاء جميع المعلومات المتعلقة بآليات التشغيل وطرق الدفع والجهة الممولة المشاركة في الخدمة ضمن شروط الاستخدام. كذلك تم النص على جميع الشروط والإقرارات والموافقات المطلوبة من المستخدمين بصورة واضحة. وفي هذا السياق، نجحت شوبي ماليزيا في معالجة الإشكالات المتعلقة بربا الديون والغرر، لا سيما فيما يتعلق برسوم الخدمة ورسوم التأخير في السداد، وذلك بعد إجراء تعديلات على هيكل الرسوم المعمول به. كما تمكنت الشركة من الحصول على اعتماد التوافق الشرعي من مؤسسة Amanie Advisors، وهي إحدى الهيئات الاستشارية الشرعية المعتمدة والمسجلة لدى هيئة الأوراق المالية الماليزية. (AAOFI, 2023)

ومن خلال مراجعة الوثائق الرسمية والإفصاحات المنشورة من قبل شركة Shopee Malaysia، لم يتبين وجود هيئة رقابة شرعية دائمة تشرف على جميع أنشطة المنصة ومعاملاتها التجارية، كما هو معمول به في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOFI, 2023)، إلا أن الشركة استعانت بجهات استشارية شرعية متخصصة لمراجعة بعض منتجاتها المالية، وعلى رأسها خدمة SPayLater التي حصلت على شهادة توافق شرعي من شركة Amanie Advisors. ويشير ذلك إلى أن الإشراف الشرعي المعلن يقتصر على منتجات أو خدمات معينة، ولا يمتد بالضرورة إلى جميع الأنشطة التجارية التي تتم عبر المنصة.

ثانيًا: التكيف الفقهي لمنصة لازادا (Lazada)

تعمل منصة لازادا وفق نموذج السوق الإلكتروني (Marketplace)، حيث تتيح للبائعين عرض منتجاتهم وإبرام عقود البيع مع المستهلكين عبر بيئة رقمية منظمة. (Lazada, 2026) ومن حيث الأصل، لا يوجد ما يمنع شرعًا من

استخدام المنصة في عمليات الشراء والبيع المباشر؛ لأن دورها لا يختلف عن دور الأسواق التقليدية إلا من حيث الوسيلة التقنية المستخدمة، والأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على المنع. (الزرقا، 1998) ومن خلال مراجعة الشروط والأحكام الرسمية لمنصة لازادا، يتبين أن الشركة تُعرّف نفسها بوصفها وسيطاً إلكترونيًا يربط بين البائعين والمشتريين، وتؤكد أن عقد البيع ينعقد بين البائع والمشتري، وأنها ليست طرفاً أصيلاً في جميع عقود البيع المبرمة عبر المنصة. كما تضع المنصة مجموعة من الضوابط المتعلقة بحماية المستهلك ومنع المحتويات المحظورة والأنشطة غير القانونية. (Lazada, 2026) ويلاحظ أن هذه الضوابط تهدف أساساً إلى الامتثال القانوني والتنظيمي، ولا تُقدم باعتبارها ضوابط شرعية مستمدة من الفقه الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالرقابة الشرعية، فلم يُعثر من الوثائق الرسمية والتقارير المنشورة على ما يدل على وجود هيئة رقابة شرعية دائمة (Shariah Supervisory Board) تشرف على جميع أنشطة منصة لازادا ومعاملاتها التجارية. كما لا تعلن الشركة عن وجود لجنة شرعية داخلية ماثلة لتلك الموجودة في المصارف الإسلامية أو شركات التكافل. وعليه، لا يمكن وصف منصة لازادا بأنها منصة خاضعة لرقابة شرعية شاملة بالمعنى المؤسسي المتعارف عليه في الصناعة المالية الإسلامية. (Lazada, 2026)

إن خدمة LazPayLater هي خدمة "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL) التابعة لمنصة لازادا، لا تدعي التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتُظهر الشروط والإفصاحات المتاحة للعمامة من قبل لازادا أن الرسوم المفروضة تُوصَف صراحةً بأنها "رسوم فائدة" (Interest Fee) "وتُحتسب هذه الرسوم بمعدل ثابت قدره 1.5% شهرياً من قيمة المشتريات في جميع خطط السداد، بما في ذلك خيار الدفع المؤجل لمدة شهر واحد. وعلى خلاف شوي، التي تسعى إلى توصيف هذه الرسوم باعتبارها "رسوم معالجة" (Processing Fee)، فإن لازادا تصنفها بشكل صريح على أنها فائدة، الأمر الذي يضعها خارج نطاق العقود المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما لا يوجد في هيكل خدمة LazPayLater أي إشارة إلى استخدام عقد إسلامي معتمد، مثل بيع الآجل (بيع المؤجل) أو التورق، في حين أن اعتبار الفائدة مقابل تأجيل السداد يُعد من المعاملات المحظورة شرعاً. ومن المنظور الفقهي، فإن الفرق بين الخدمتين جوهري. فبينما تحاول خدمة SPayLater الاعتماد على عقد إسلامي معتمد، وهو بيع الآجل (بيع المؤجل)، وقد حصلت على شهادة اعتماد شرعي من مؤسسة Amanie Advisors، فإن التساؤلات لا تزال قائمة حول مدى كون رسوم المعالجة جزءاً من الثمن المؤجل المعلن عنه مسبقاً بصورة واضحة وثابتة. أما خدمة LazPayLater فتعتمد نموذجاً ائتمانياً تقليدياً لا يستند إلى إطار تعاقد إسلامي، وتستخدم مصطلح "الفائدة"

بصورة صريحة، مما يجعل بنيتها أقرب بوضوح إلى المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعليه، فعلى الرغم من أن الخدمتين تفرضان معدلاً متقارباً من الرسوم يبلغ 1.5%، فإن التكييف القانوني والشرعي لهذه الرسوم يختلف بينهما؛ إذ تُصنّف رسوم LazPayLater ضمن الربا بصورة واضحة، في حين تبقى رسوم SPayLater محل نقاش فقهي ما لم يُتفق تعاقدياً على الثمن المؤجل النهائي بصورة محددة ومعلومة عند إبرام العقد (Muaz Abdullah, 2026)

ثالثاً: التكييف الفقهي لمنصة تيك توك شوب (TikTok Shop)

يجمع تيك توك شوب بين خصائص منصة التواصل الاجتماعي ومنصة التجارة الإلكترونية، حيث يتم عرض السلع والتسويق لها عبر البث المباشر والمحتوى المرئي. ويُكيّف عمل المنصة فقهيّاً على أنه سمسة إلكترونية مقرونة بخدمات تسويقية وإعلانية. كما يمكن تكييف العلاقة بين بعض المؤثرين والبائعين على أنها جعالة أو سمسة؛ إذ يحصل المسوّق أو المؤثر على عمولة مقابل تحقيق عمليات بيع فعلية، (القره داغي، 2019)

فإن الحكم الشرعي على TikTok Shop لا يتعلق بالمنصة ذاتها، وإنما يتعلق بطبيعة المعاملات التي تتم من خلالها ومدى استيفائها للشروط الشرعية المعتبرة في عقود البيع. فإذا كان المبيع مباحاً، ومعلوماً، وتم التراضي بين الطرفين، فإن المعاملة تكون صحيحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن عرض المنتجات عبر الصور ومقاطع الفيديو ووصف خصائصها يعد من قبيل البيع بالوصف الذي أجازاه الفقهاء المعاصرون، بشرط أن يكون الوصف دقيقاً وكافياً لإزالة الجهالة المؤدية إلى النزاع. وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي الدولي مشروعية التجارة الإلكترونية والبيع عبر الوسائل الحديثة متى توافرت أركان العقد وشروطه الشرعية. (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1997م)

إلا أن بعض الممارسات التي قد تقع داخل تيك توك شوب يمكن أن تثير إشكالات شرعية، من أبرزها: بيع المنتجات المحرمة شرعاً، أو التسويق المضلل، أو إخفاء العيوب، أو الاعتماد على نماذج تمويل تتضمن فوائد ربوية مثل بعض خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً" التي تفرض فوائد أو غرامات مالية على التأخير في السداد. وفي هذه الحالات يكون المنع متعلقاً بالممارسة نفسها لا بالمنصة. ومن جانب آخر، فإن برامج التسويق بالعمولة معلومة، وكان المنتج المروج له مباحاً، وخلا الإعلان من الكذب أو التغيرير بالمستهلكين. ((الزرقا، 1998)

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن تيك توك شوب يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الأصل، متى التزم المستخدمون بالضوابط الشرعية المنظمة للبيع والشراء وتجنبوا المعاملات التي تشتمل على الربا أو الغرر أو الغش أو بيع المحرمات، إذ إن الحكم الشرعي يتعلق بمضمون المعاملة وآليتها لإبرام العقد.

رابعاً: التكييف الفقهي لمنصة زالورا (ZALORA)

تتميز زالورا بتركيزها على قطاع الأزياء ومستحضرات التجميل ونمط الحياة. والتكييف الفقهي الغالب لها هو السمسرة الإلكترونية إذا كانت المنصة مجرد وسيط بين البائع والمشتري. أما إذا قامت المنصة بشراء السلع وتملكها ثم إعادة بيعها للمستهلك، فإن العلاقة تتحول إلى عقد بيع مباشر مستوفٍ لأركانه وشروطه الشرعية (AAOIFI، 2017م)

فإن استخدام منصة زالورا يعد جائزاً شرعاً من حيث الأصل متى توافرت أركان عقد البيع وشروطه الشرعية من التراضي، ومعلومية المبيع والتمن، وانتفاء الغرر الفاحش والغش والتدليس. كما أن نموذج عمل المنصة يقوم على الوساطة الإلكترونية بين البائع والمشتري، وهو ما يمكن تكييفه فقهيًا ضمن عقود السمسرة أو الوكالة بالأجر، وهي عقود أجازها جمهور الفقهاء المعاصرين إذا كانت الأجرة معلومة والخدمة مشروعة. إلا أن الحكم على المنصة بأنها "متوافقة مع الشريعة" بصورة مطلقة يحتاج إلى فحص عناصر أخرى، منها طبيعة المنتجات المعروضة وآليات الدفع والتمويل، والسياسات المتعلقة بالغرامات أو التمويل الآجل ووجود جهة رقابة شرعية مستقلة. (القره داغي، 2019م)

ومن المعلوم أن متطلبات الحوكمة الشرعية في ماليزيا تلزم المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف Bank Negara Malaysia بوجود لجان شرعية ووظائف مراجعة وتدقيق شرعية مستقلة، إلا أن هذه المتطلبات تخص المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة ولا تنطبق على منصات التجارة الإلكترونية العامة مثل زالورا. (Bank Negara Malaysia, 2019)

وعليه، لا يمكن وصف زالورا بأنها منصة معتمدة شرعياً أو حاصلة على شهادة توافق شرعي وفق المعايير المؤسسة المعروفة في الصناعة المالية الإسلامية لعدم وجود دليل معلن على وجود هيئة رقابة شرعية دائمة تشرف على عملياتها. ومع ذلك فإن كثيراً من المعاملات التي تتم عبرها قد تكون مباحة شرعاً إذا التزمت بالضوابط الشرعية العامة للبيع الإلكتروني. (AAOIFI, 2019)

خامساً: التكييف الفقهي لمنصة بي جي مول (PG Mall)

تُعد منصة PG Mall من المنصات الماليزية المحلية المتخصصة في التجارة الإلكترونية، حيث توفر سوقاً رقمية تجمع بين البائعين والمشتريين وتتيح تداول مجموعة واسعة من السلع والخدمات عبر الإنترنت. وتشير البيانات الرسمية المنشورة

عن الشركة إلى أنها تعمل بوصفها منصة تجارة إلكترونية محلية تهدف إلى توفير بيئة آمنة للتبادل التجاري بين التجار والمستهلكين، مع الالتزام بالمتطلبات القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية في ماليزيا. (PG MALL, 2026)

ومن منظور الفقه الإسلامي، فإن الأصل في المعاملات التجارية الإباحة ما لم تتضمن عنصراً محرماً شرعاً، كالربا أو الغرر الفاحش أو الغش أو بيع المحرمات. وعليه، فإن ممارسة البيع والشراء عبر منصة PG Mall تُعد جائزة من حيث الأصل متى كانت السلع المتداولة مباحة شرعاً ومستوفية للشروط العامة للبيع الإلكتروني المعتبرة في الفقه الإسلامي. ويعزز ذلك كون المنصة تعمل باعتبارها وسيطاً إلكترونياً بين البائع والمشتري دون أن تُنشئ نموذجاً تعاقدياً يختلف في أصله عن النماذج المعاصرة للتجارة الإلكترونية. (PG MALL, 2026)

ما فيما يتعلق بالرقابة الشرعية، فلم يُعثر من الوثائق الرسمية والتقارير المتاحة للجمهور على ما يدل على وجود هيئة رقابة شرعية (Shariah Supervisory Board) أو لجنة شرعية دائمة تشرف على أعمال منصة PG Mall أو تراجع سياساتها ومنتجاتها بصورة دورية. كما لم تعلن الشركة عن حصولها على شهادة توافق شرعي شاملة تغطي جميع أنشطة المنصة ومعاملاتها التجارية. (PG MALL, 2026)

وتجدر الإشارة إلى أن ارتباط PG Mall بمجموعة Public Gold لا يكفي وحده للحكم بوجود رقابة شرعية على المنصة؛ إذ إن التوافق الشرعي أو الإشراف الشرعي يُعد وصفاً مؤسسياً يحتاج إلى دليل معنٍ يتمثل في وجود هيئة شرعية أو مستشار شرعي معتمد أو شهادة توافق شرعي صادرة من جهة مختصة. وفي غياب مثل هذا الإعلان الرسمي، يبقى الأصل هو اعتبار المنصة منصة تجارية إلكترونية اعتيادية تخضع للأنظمة التجارية والقانونية، لا لمنظومة رقابة شرعية مؤسسية. (PG MALL, 2026)

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن منصة PG Mall تُعد جائزة من حيث الأصل باعتبارها وسيلة للتجارة الإلكترونية وتبادل السلع والخدمات المباحة، إلا أنه لم يثبت - بحسب المعلومات المتاحة للباحث - وجود رقابة شرعية شاملة أو هيئة شرعية متخصصة تشرف على جميع أنشطة المنصة. وعليه، فإن الحكم الشرعي على المعاملات التي تتم من خلالها يرتبط بطبيعة السلع والخدمات المتداولة ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وليس بكون المنصة نفسها حاصلة على اعتماد شرعي مؤسسي.

سادساً: التكييف الفقهي لمنصة يوبي لي (Youbeli)

تُعد منصة Youbeli من منصات التجارة الإلكترونية الماليزية التي توفر بيئة رقمية لعرض السلع والخدمات وإتمام عمليات البيع والشراء بين البائعين والمستهلكين عبر شبكة الإنترنت. وتعمل المنصة من خلال نموذج الوساطة الإلكترونية

الذي يربط أطراف التعاقد ويوفر خدمات الدفع والتوصيل وإدارة الطلبات، دون أن تكون طرفاً أصيلاً في جميع عقود البيع المبرمة عبرها. (Youbeli, 2026)

ومن المنظور الفقهي، فإن الأصل في المعاملات التجارية الإباحة ما لم تتضمن محظوراً شرعياً، كالربا أو الغرر أو الغش أو الاتجار في السلع المحرمة. وعليه، فإن استخدام منصة Youbeli في بيع وشراء السلع المباحة يُعد جائزاً من حيث الأصل، باعتبارها وسيلة إلكترونية لتنفيذ عقود البيع المعاصرة التي لا تختلف في جوهرها عن العقود التجارية المعتبرة شرعاً متى استوفت أركانها وشروطها. (International Islamic Fiqh Academi, 2021)

أما فيما يتعلق بالرقابة الشرعية، فلم يُعثر — في حدود ما اطلع عليه الباحث من الوثائق الرسمية والمعلومات المنشورة من قبل الشركة — على ما يدل على وجود هيئة رقابة شرعية (Shariah Supervisory Board) أو لجنة شرعية دائمة تشرف على أعمال المنصة أو تراجع منتجاتها وخدماتها بصورة دورية. كما لم يظهر حصول المنصة على شهادة توافق شرعي شاملة من جهة استشارية شرعية معترف بها. ومن خلال استعراض المنتجات المعروضة عبر المنصة، يتبين أنها تتيح تداول طيف واسع من السلع الاستهلاكية دون وجود تصنيف أو ضوابط شرعية معلنه تحكم جميع المنتجات المعروضة. ويُفهم من ذلك أن مسؤولية التحقق من مشروعية السلع والخدمات تقع بصورة رئيسة على المستخدم والبائع، وليس على نظام رقابة شرعية مؤسسي تابع للمنصة. (Youbeli, 2026)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن منصة Youbeli تُعد جائزة من حيث الأصل باعتبارها وسيلة للتجارة الإلكترونية، إلا أنه لم يثبت وجود رقابة شرعية شاملة أو هيئة شرعية متخصصة تشرف على أعمالها. ومن ثم فإن الحكم الشرعي على المعاملات التي تتم من خلالها يرتبط بطبيعة السلع والخدمات المتداولة ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا بكون المنصة حاصلة على اعتماد شرعي مؤسسي.

تلاحظ الباحثة أن الأصل في هذه المنصات هو الجواز والإباحة؛ لأنها تمثل وسائل تقنية حديثة لتنظيم عمليات البيع والشراء، ويمكن تكييفها فقهيًا في الغالب على عقود السمسرة أو الوكالة أو الإجارة على الخدمات الإلكترونية، وهي عقود مشروعة في الفقه الإسلامي. كما يتبين أن الحكم الشرعي لا يتعلق بالمنصة ذاتها بقدر ما يتعلق بطبيعة المعاملات والمنتجات والخدمات التي تتم من خلالها. غير أن الباحثة تلاحظ تفاوتاً بين هذه المنصات من حيث مستوى التوافق الشرعي المؤسسي؛ إذ إن معظمها لا تعلن عن وجود هيئات رقابة شرعية دائمة تشرف على جميع أنشطتها، باستثناء بعض المنتجات المالية المحددة، مثل خدمة SPayLater التابعة لشوي التي حصلت على اعتماد شرعي من جهة استشارية متخصصة. وفي المقابل، تظهر بعض الخدمات التمويلية المرتبطة بمنصات أخرى مثل LazPayLater

إشكالات شرعية أوضح بسبب اعتمادها على الفائدة بصورة صريحة. وعليه، فإن وصف أي منصة بأنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية بصورة مطلقة يحتاج إلى قدر من التحفظ العلمي؛ إذ إن التوافق الشرعي الشامل لا يتحقق بمجرد مشروعية أصل النشاط التجاري، بل يتطلب كذلك وجود حوكمة شرعية مؤسسية ورقابة مستمرة على المنتجات والخدمات وآليات التمويل المعتمدة داخل المنصة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها ما يأتي:

1. أن الأصل في المنصات التجارية الرقمية محل الدراسة هو الإباحة؛ لكونها تمثل وسائل تقنية حديثة لتنظيم عمليات البيع والشراء وتسهيل التعاقد بين البائعين والمشتريين، والأصل في المعاملات المالية الإباحة ما لم يرد دليل شرعي على المنع.
2. أن التكييف الفقهي الغالب للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا يتمثل في عقود السمسرة (الدلالة) أو الوكالة أو الإجارة على الخدمات الإلكترونية، وذلك بحسب طبيعة الخدمات التي تقدمها المنصة والأدوار التي تؤديها في العملية التجارية.
3. أن عقد البيع المبرم عبر المنصات الرقمية لا يختلف في حقيقته عن عقد البيع التقليدي من حيث الأركان والشروط، متى تحققت معلومية المبيع والتمن، ووجد الإيجاب والقبول، وانتفت أسباب الغرر والغش والتدليس.
4. أن معظم المنصات محل الدراسة، وهي Lazada و TikTok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli، لا تعلن عن وجود هيئات رقابة شرعية دائمة أو أنظمة حوكمة شرعية مؤسسية تشرف على جميع أنشطتها وخدماتها التجارية والمالية.
5. أن منصة Shopee تُعد الأكثر اهتمامًا بإبراز جانب التوافق الشرعي في بعض خدماتها المالية، ولا سيما خدمة SPayLater التي حصلت على شهادة توافق شرعي من مؤسسة Amanie Advisors المعتمدة في ماليزيا.
6. أن التوافق الشرعي المعلن لخدمة SPayLater يقتصر على الخدمة المالية نفسها، ولا يمتد بالضرورة إلى جميع الأنشطة والمعاملات التي تتم عبر منصة Shopee.

7. أن خدمة LazPayLater التابعة لمنصة Lazada تعتمد على فرض رسوم موصوفة صراحة بأنها فوائد (Interest Fees)، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى المعاملات الربوية غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
8. أن الإشكال الشرعي في المنصات التجارية الرقمية لا يرتبط بالمنصة ذاتها في الغالب، وإنما يرتبط بطبيعة المنتجات والخدمات وآليات التمويل والمعاملات التي تتم من خلالها.
9. أن خدمات التسويق بالعمولة والبث المباشر والتسويق عبر المؤثرين، كما في TikTok Shop ، يمكن تكييفها فقهيًا ضمن عقود السمسرة أو الجعالة، وهي عقود جائزة شرعًا إذا التزمت بالضوابط الشرعية المعتمدة.
10. أن وصف أي منصة تجارية رقمية بأنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية بصورة مطلقة يحتاج إلى قدر من التحفظ العلمي؛ لأن التوافق الشرعي الشامل يتطلب وجود رقابة شرعية مؤسسية مستمرة، ومراجعة دورية للمنتجات والخدمات والآليات التمويلية المعتمدة داخل المنصة.
11. أن الحكم الشرعي النهائي للمعاملات التي تتم عبر المنصات الرقمية يبقى مرتبطًا بمدى التزامها بالضوابط الشرعية العامة للمعاملات المالية، وفي مقدمتها خلوها من الربا والغرر والغش والتدليس والاتجار بالمحرمات.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة التكييف الفقهي والتوافق الشرعي للمنصات التجارية الرقمية في ماليزيا من خلال تحليل مجموعة من أبرز المنصات المستخدمة في السوق الماليزية، وهي Shopee و Lazada و TikTok Shop و ZALORA و PG Mall و Youbeli. وقد سعت الدراسة إلى بيان الطبيعة الفقهية للعلاقات التعاقدية الناشئة عبر هذه المنصات، وتقويم مدى توافق أنشطتها وخدماتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأظهرت الدراسة أن المنصات التجارية الرقمية تمثل في جوهرها وسائط إلكترونية لتسهيل عمليات البيع والشراء، وأن التكييف الفقهي الغالب لها يندرج ضمن عقود السمسرة أو الوكالة أو الإجارة على الخدمات الإلكترونية، بحسب طبيعة الدور الذي تؤديه المنصة. كما تبين أن الأصل في التعامل عبر هذه المنصات هو الإباحة متى استوفت المعاملات الضوابط الشرعية المعتمدة وانتفت عنها المحاذير الشرعية. كما كشفت الدراسة عن تفاوت مستوى التوافق الشرعي بين المنصات والخدمات المالية المرتبطة بها، حيث ظهر اهتمام بعض المنصات بإخضاع بعض خدماتها لمراجعة شرعية متخصصة، في حين ما تزال منصات أخرى تفتقر

إلى أطر واضحة للحوكمة والرقابة الشرعية، لا سيما فيما يتعلق بخدمات التمويل والدفع المؤجل. ومن ثم فإن الحكم الشرعي على المنصات التجارية الرقمية لا يرتبط بالمنصة ذاتها بقدر ارتباطه بطبيعة المعاملات والخدمات التي تقدمها ومدى التزامها بالضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. تعزيز الحوكمة والرقابة الشرعية في المنصات التجارية الرقمية من خلال الاستعانة بهيئات أو لجان شرعية متخصصة لمراجعة الأنشطة والخدمات المالية المقدمة عبر هذه المنصات.
2. تطوير نماذج التمويل والدفع الإلكتروني بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الرسوم أو الآليات التي قد تؤدي إلى الوقوع في الربا أو غيره من المحظورات الشرعية.
3. زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في شروط الاستخدام والعقود الإلكترونية بما يضمن وضوح الحقوق والالتزامات لجميع أطراف التعاقد ويحد من الغرر والجهالة.
4. تشجيع المنصات التجارية الرقمية على الحصول على الاعتماد أو التقييم الشرعي من الجهات المختصة؛ لتعزيز ثقة المستهلكين المسلمين وضمان توافق الخدمات المقدمة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
5. إجراء المزيد من الدراسات الفقهية المتخصصة حول النوازل المرتبطة بالتجارة الرقمية والتكنولوجيا المالية، ولا سيما الخدمات المستحدثة في مجال التمويل الاستهلاكي والمدفوعات الإلكترونية.
6. وضع إطار إرشادي شرعي للمنصات التجارية الرقمية في الدول الإسلامية يبين الضوابط والمعايير الواجب مراعاتها عند تصميم الخدمات والمنتجات الرقمية.

References

Al-Qur'ān al-Karīm

Abdullah, M. (2026). *Analysing Shari'ah Compliance in Buy Now Pay Later Models: A Comparative Study of Shopee and Lazada*. International Islamic University Malaysia.

All-Mu'izz Abas, Mohammad Zaini Yahaya, Shopee PayLater Malaysia

- Payment Method in Terms of Shariah Rulings, International Journal Of Academic Research In Business And Social Sciences Vol. 13 , No. 4, 2023, E-Issn: 2222-6990 © 2023 <http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v13-i4/16668>
- Bank Negara Malaysia, Shariah Advisory Council
(SAC)، بيان دور الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية. Shariah Governance Policy Document, Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia, 2019
- Edris, M. M. A. M., Elsharif, M. S. B., & Salleh, A. Z. (2026). *Shari'ah Compliance of E-Commerce Transactions on the Shopee Online Shopping Platform from an Islamic Finance Perspective*. Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies.
- Hassan, M. F., Mohd Zain, F. A., Ghazali, M. S., & Mansor, F. (2025). *Reconstructing Buy-Now-Pay-Later (BNPL) Through Maqasid al-Shariah: A Conceptual Paper*. E-Journal of Islamic Thought & Understanding, 8(2), 59–74.
- Md Rashid, N. I. (2024). *Buy First, Pay Later (BNPL): The Malaysian Islamic Law Perspective*. E-Journal of Islamic Thought & Understanding, 7(2), 28–35.
- Muaz Abdullah, Analysing Shari'ah Compliance In Buy Now Pay Later Models : A Comparative Study Of Shopee And Lazada, Kuala Lumpur. AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia, 2026.
- Saiman, M. Z. (2023). *Analisis Konsep Bay' Bithaman Ajil (BBA) Dalam Method Pembayaran Aplikasi Shopee Pay Later (SPL)*. Journal Islamic Philanthropy and Social Finance, 5(2).
- Paul A.Pavlou and others, "Social Commerce: A Research Framework for Social Shopping Platforms", *International Journal of Information Management*, Vol. 42, 2018, pp. 1–12.

Website:

- Shopee, About Shopee, available at: <https://careers.shopee.com/about>
- Shopee Malaysia, "Is SPayLater Shariah Compliant?", Shopee Help Centre، متاح على: Shopee Help Centre – SPayLater Shariah Compliant
- Lazada Group, *About Lazada*, Lazada Official Website, available at: <https://www.lazada.com/en/about-lazada/>
- Lazada Group, https://pages.lazada.com.my/wow/i/my/corp/terms-conditions/?utm_source
- ZALORA Group, Our Business, ZALORA Corporate Website, available at: <https://corporate.zalora.com/our-business/>
- PGMall Group, https://apppage.net/preview/com.pgmall.prod?utm_source
- https://apppage.net/preview/com.pgmall.prod?utm_source
- https://www.utusan.com.my/ekonomi/2025/08/pg-mall-sasar-10-juta-pengguna-sebagai-pilihan-e-dagang-tempatan/?utm_source
- Youbeli، صفحة "من نحن" في https://www.youbeli.com/about_us.php?utm_source

Arabic References

- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416 هـ/1995م، ج29، ص17 .
- مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دمشق: دار القلم، 1418 هـ/1998م، ج1، ص689-690
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم (6/3/52) بشأن الأسواق التجارية والتعاملات علي محيي الدين القره داغي، فقه المعاملات المالية المعاصرة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2019م، ج2، ص1057-1065.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعايير الشرعية، المنامة AAOIFI: ، المعيار الشرعي رقم (8) بشأن المراجعة للآمر بالشراء.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، معيار الحوكمة الشرعية (Governance Standards for Islamic Financial Institutions) ، المنامة AAOIFI)
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم (1/3) 13 بشأن السمسرة، الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، 8-13 صفر 1407 هـ الموافق 11-16 أكتوبر 1986م، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، الجزء الأول، ص733-738.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم (6/3/52)، ص117-119؛ القره داغي، علي محيي الدين، فقه المعاملات المالية المعاصرة، ج1، ص533-540
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، المعايير الشرعية، المنامة AAOIFI: ، 2023م، ص1335 وما بعدها.